المحاضرة السابعة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاقتصادية

تمهيد

كما سبق معنا في المحاضرة السابقة من أنّ الفساد المالي والإداري لهما آثار ونتائج سلبية من الناحية الاجتماعية، فكذلك لهما آثر ونتائج سلبية من الناحية الاقتصادية، فماذا نعني بالاقتصاد أولا؟ ثمّ ما هي آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاقتصادية ثانيا؟

1/ مفهوم الاقتصاد

أ/ لغة

من القصد، وله معان منها:

الاعتدال -أي بين الإسراف والتقتير- يقال: فلان مقتصد في النفقة، ومنه قول الله تعالى: ((**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**)) لقمان/19.

الاستقامة: اقتصد فلان في أمره أي استقام، ومنه قوله تعالى: ((**وعلى الله قصد السبيل**)) النحل/9، أي تبيين الطريق المستقيم.

الاعتماد والأمّ: فنقول: قَصَدَه يَقْصِدُه قَصْداً أي اعتمده وأمّ إليه.

ب/ اصطلاحا

الاقتصاد (**Economics**) كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه تدبير أمور البيت، وهو بالمعنى الاصطلاحي له تعاريف عدة، من ذلك:

تعريف آدم سميث: " هو العلم الذي يهتم بكيفية إغناء الأمة "، أي كيف تغتنم الأمة، حيث يركز آدم سميث في تعريفه لعلم الاقتصاد على الطريقة التي تمكن الأمة من تعظيم الثروة، من خلال البحث عن الموارد والحفاظ عليها وتوزيعها بالطريقة المثلى على مختلف الاستخدامات.

تعريف جون ستوارث ميل: " هو العلم الذي يهتم بتلك القوانين المتعلقة بإنتاج وتوزيع الوسائل المستخدمة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد اللازمة لمعيشتهم "، أي أنّه يدرس القوانين التي تحكم عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة، وكيفية توزيعها على مختلف استخداماتها المتنوعة.

وعرّف أيضا بأنّه: دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته.

ومن تعريفاته كذلك: هو تدبير شؤون المال، إمّا بتكثيره و تأمين إيجاده وإمّا بتوزيعه.

فنلحظ من خلال هذه التعاريف أنّ علم الاقتصاد علم يهتمّ بالثروة وكيفية توزيعها لإشباع حاجات الفرد المختلفة.

2/ آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاقتصادية

يعد تقي الدين بن على المقريزي أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، حيث اعتبر الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استناداً إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأموال العامة.

واستنادا لما قرّره المقريزي، فللفساد المالي والإداري بالخصوص من الناحية الاقتصادية آثار عديدة، من ذلك:

♣ **تخفيض معدلات الاستثمار**: للفساد المالي والإداري علاقة كبيرة بانخفاض معدلات الاستثمار، وبيان ذلك: أنّ المستثمرين عادة ما يتجنّبون البيئات التي يكثر فيها دفع الرشاوي، والتي تمثّل للمستثمرين عبئا إضافيا يزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال، وبالتالي يقلّ الاستثمار في مثل هكذا بيئات ينتشر فيها الفساد الإداري والمالي بكثرة.

♣ **التأثير على الإيرادات الحكومية**: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من النتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية،

بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

♣ **الزيادة في كلفة الخدمات الحكومية**: يؤدّي الفساد الإداري والمالي إلى زيادة تكلفة الخدمات الحكومية، فعلى سبيل المثال: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات، فإذا استشرى فيها الفساد فإنّ ذلك بدوره يؤدّي إلى نقص وانعدام الوسائل والمعدّات الطبية أو التعليمية ممّا يزيد من كلفة الأموال والخدمات الحكومية.

♣ **تفاقم وعجز الموازنة:** وذلك من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرّب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة.

♣ **سوء الإنفاق العام:** يؤدّي سوء الإنفاق بسبب الفساد الإداري والمالي إلى إهدار موارد الدولة في مشاريع كبرى على حساب قطاعات أخرى هامة، وبالتالي يحرمها من الاستفادة من هذه الموارد، علاوة على أنّ أغلب المشاريع الكبرى يستشري فيها الفساد بصورة كبرى عن طريق الرشاوي وعدم الإنجاز على حساب المواصفات الدقيقة والقياسية وغير ذلك.

♣ **إضعاف قيمة العملة الوطنية:** وذلك من خلال استيلاء الفاسدين على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية، وتهريب الأموال إلى الخارج وغير ذلك.

♣ **إضعاف التجارة الخارجية:** للفساد المالي والإداري آثار ملموسة على التجارة الخارجية، فيرى (داني رودريك) أنّ الفساد قد يعمل – حسب الظروف – إما على زيادة معوقات التجارة الدولية أو نقصانها، وغالباً ما تزداد المعوقات إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة، أو كان مكلفاً للغاية، أو كان يتخذ شكل الابتزاز بالدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال: ابتزاز مقاول شحن من قبل مسؤولي جمارك البلدان التي تشتهر بالفساد من شأنه أن يقلل من مستوى الواردات إذا ما عجز مقاول الشحن عن دفع الرشوة أو لم يكن راغباً في دفعها.

♣ **التأثير على الكفاءة الاقتصادية:** الفساد المالي والإداري يؤثّر سلبا على الكفاءة الاقتصادية في المجتمع، بل أكثر من ذلك يؤدّي إلى انهيار الدولة، ولعل في تجربة الاتحاد السوفياتي نموذجا واضحا لتأثير الفساد في الدول، حيث يجعل الدولة العظمى دولة تكافح وبصعوبة من أجل البقاء.

♣ **الزيادة في الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل:** يؤثّر الفساد على كلّ من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، حيث يستفيد أفراد المناصب الحساسة من فرص الربح غير المشروع، وبالمقابل التقليل من قدرة الفقراء على الكسب، ومن هذا المنطلق ينال أصحاب العلاقات المتميّزة عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية، ممّا يقلّل من اندفاع بقية أفراد المجتمع من المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي طالما أنّ ثماره غير موزّعة بصورة عادلة.

♣ **تقليل الموارد المتاحة للبلدان:** فالبلدان التي لا تملك كثيرا من هذه الموارد بسبب تهريب رأس المال رغبة في إبعاد الثروات غير الشرعية عن التمحيص أو الاسترجاع، وهروب المانحين الدوليين الذين يشترطون توفر الشفافية كشرط أساسي للمنح المقدمة سوف يزيد من تردّي الأحوال الاقتصادية، وتراجع الوضع المعيشي للعامة.

♣ **التأثير على القطاع الضريبي والجمركي:** للفساد الإداري والمالي أثر كبير وملحوظ على القطاع الضريبي والجمركي في أي دولة من الدول من حيث كمية المبالغ الضخمة التي تضيع على الدولة والتي تذهب إلى المسؤولين الفاسدين من خلال التهرب الضريبي والجمركي والتي تعدّ من الظواهر الخطيرة التي لها آثار سيئة وعواقب وخيمة على اقتصاديات الدول قد تؤدي إلى عرقلة عملية التنمية، لأن هذه الظاهرة ترتبط بسلوك وأخلاقيات الأفراد نحو أداء هذا الواجب العام، الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قبل الأفراد ،كما يؤدي أيضًا إلي ظلم الأفراد الآخرين الأمناء ،حيث تضطر الدولة أمام نقص حصيلة الضرائب ونقص الإيرادات إلى أن تزيد من حجم الضرائب الذين يتحمّلون هم عبئها وحدهم.

